# النظام المالي الجبائي في الدولة الموحدية وأثره عليها القبالات نموذجًا

**عبد القادر طويلب**

أستاذ باحث حضارة إسلامية
كلية العلوم الإسلامية – الخروبة
الجمهورية الجزائرية

**الاستشهاد المرجعي بالمقال:**

عبد القادر طويلب، النظام المالي الجبائي في الدولة الموحدية وأثره عليها: القبالات نموذجًا.- دورية كان التاريخية.- العدد الخامس والعشرون؛ سبتمبر ٢٠١٤. ص ١٥٢ – ١٥٨.

www.kanhistorique.org

كان التاريخية: رقمية الموطن .. عربية الهوية .. عالمية الأداء

## مُلَخّص

يقوم المقال على إشكالية دراسة النظام المالي الجبائي في الدولة الموحدية في مختلف مراحل تطورها منذ نشأتها على يد محمد بن تومرت مهدي الموحدين وصاحب دعوتها إلى مؤسس الدولة الموحدية عبد المومن بن علي إلى خلفائه من أمراء الدولة إلى سقوطها، ويبحث المقال تطور النظام المالي الجبائي في هذه الدولة حيث يركز داعية الموحدين في مسائل الجباية على ما أقره الشرع من زكاة وعشور وخراج وجزية وغنائم الحروب. وقد شدد في هذه المسألة ولم يقبل غيرها واعتبر كل مال خارج عن هذه الموارد مالاً حرامًا. وكان موقفه هذا ناتجًا عن أساس دعوته التي هاجم فيها المرابطين وانتقد سياستهم المالية وما أحدثوه من ضرائب خاصة القبالات. وفي عهد خليفته عبد المومن بن علي نجده يلتزم بتعاليم المهدي ويقتدي به في أمور الجباية في بداية حكمه حتى سنة ٥٥٥هـ بعد ذلك نجده يأمر بمسح أراضي الدولة الموحدية وفرض الخراج على أهلها ويرجع السبب في ذلك إلى كثرة الأعباء في الدولة بعد توسع رقعتها وكثرة الثورات مما احتاج إلى أموال كثيرة لم تستطع أن تفي بها موارد الدولة الشرعية زولا تذكر المصادر التاريخية التي أرخت للدولة الموحدية ما إذا كانت قد لجأت إلى نظام القبالة أم لا لكن المؤكد أن هذه الدولة هي الأخرى قد لجأت إلى الضرائب غير الشرعية لسد حاجاتها من الأموال لبيت المال واختل النظام المالي للدولة الموحدية خاصةً في نهايتها وبداية سقوطها عندما اشتد الصراع حول الحكم بين أفراد الأسرة الحاكمة من أبناء عبد المؤمن فنجدهم تارة يسقطون الضرائب على الرعية استمالة لهم وتارة يفرضونها عندما يستتب الأمر أو يكونون في حاجة إلى الأموال. هذه السياسة كان لها أثرها على الدولة الموحدية حيث كانت هذه الضرائب سببًا في كثرة الشكايات إلى الخلفاء من عمال الضرائب والولايات نتيجة فرضهم لهذه الضرائب وظلمهم للرعية في جبايتها ومن حيث مقدارها.

## مُقَدِّمَة

من الجوانب التاريخية التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل في الدولة الموحدية نظامها المالي الجبائي خاصةً الضرائب غير الشرعية ومنها القبالات، وهو نظام استغلال الأرض الزراعية، يلتزم فيه **المتقبل** بخراج الأرض أو جبايتها، ويحقق به فائضًا هو الفرق بين عائد استغلالها وبين ما قدم نظير أخذ التزامها.[١] وجاء في كتاب (نظم الجمان) لابن القطان في تعريفه **للقبالة**: أنها الضريبة التي تدفع لبيت المال، وقد أطلق استعمال هذا اللفظ على الضرائب الزائدة على ما يقضي به الشرع. وكانت هذه الكلمة تستخدم في المغرب والأندلس للدلالة على الضرائب التي كان يؤديها أهل الحرف، أو بائعوا السلع الرئيسية.[٢] فما هو موقف الدولة الموحدية من هذا النظام وما هي آثاره على هذه الدولة؟

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

ولمعرفة ذلك لابد من العودة إلى المصادر التاريخية التي أرخت للدولة الموحدية وبينت في كتبها السياسة المالية للموحدين منذ نشأتها على يد محمد بن تومرت مؤسس الدولة وخليفته عبد المؤمن بن علي ثم باقي الخلفاء. تذكر المصادر وفي مقدمتها كتب الرحلات أن نظام القبالات انعدم وجوده في الدولة الموحدية بفضل حكامها الذين قضوا على القبالات واستحلوا دم المتقبلين فلم يعد لها ذكر في بلاد المغرب، يقول الإدريسي: "فلما صار الأمر للموحدين قطعوا تلك القبالات وأراحوا منها، واستحلوا قتل المتقبلين لها، فلا ذكر لها في بلادهم".[٣] فما مدى صحة هذه الشهادة التي يذكرها الإدريسي في كتاب رحلاته نزهة المشتاق. وهل فعلا قضى الموحدون على نظام القبالة في بلاد المغرب والأندلس وأراحوا الناس من هذا النظام الذي أثقل كاهل الرعية في عهد الدولة المرابطية؟

## أولاً: سياسة محمد بن تومرت المالية ونظام الجباية في عهده

يعتبر محمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية وواضع قواعدها ببلاد المغرب. وقد اتخذ من شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيلة للثورة على المرابطين، وتأسيس دولته على أنقاضها، فما انفك يصف المرابطين بكل نقيصة ويؤلب الرعية عليهم، فقد نعتهم بالملثمين، وعاب عليهم اتخاذ اللثام، كما وصفهم بالمجسمين وآكلي الحرام والسحت، وهذا إشارة إلى الضرائب غير الشرعية التي فرضوها على السكان واشتطوا في جبايتها. وفي ذلك يذكر المراكشي في كتابه "المعجب" أنه لما حضر ابن تومرت بين يدي الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين في مراكش وطلب منه التعريف بحقيقة أمره قال ابن تومرت: "غرضي تغيير المنكر، ورفع المغارم، وألاّ تولي من قبيلتك أحد، وأن تتركوا اللثام لأنه من شأن النساء..."[٤] ويذكر البيدق موقفًا آخر للمهدي وذلك عندما أراد عبور وادي أم الربيع، وفاجأه المكاس بطلبه مكس العبور، يقول البيدق: «ثم جدّ بنا السير. أي ابن تومرت وصحبه حين توجهوا إلى مراكش. حتى وصلنا وادي أم الربيع وما كنّا نعرف أن الإمام يتكلم باللسان الغربي فأردنا الجواز فمنعونا حتى نعطي المكس وهو المكرى وقالوا لنا تعطوا على كل رأس كذا وكذا فلما سمعهم المعصوم قال لهم: «مورون ملولنين أن سوس آواون فاك» وصاح عليهم ثم جزنا. وكان في بعض ما قال لهم إنما السبيل للمسلمين وأنتم تقطعونها وهذا غير جائز في الشرع».[٥]

فهو يرفض هذا النوع من الضرائب وينكر على المكاس فعله، ويمتنع عن دفع هذه الضريبة. كما أن تعاليم المهدي ابن تومرت التي كتبها في مؤلفه المعروف "أعز ما يطلب" وفي إطار الدعاية العنيفة ضد المرابطين، يعيب عليهم النظام الجبائي وطرق تحصيل المال في دولتهم، فقد جاء في الكتاب قوله: «أما الخصوم من المرابطين فهم المجسمة المفسدون، والكفرة الملثمون، الذين سعوا في هدم الدين وإماتة السنة، واستعباد الخلق، والاعتداء على الناس بأخذ الأموال وخراب الديار، وهم الذين يجمعون الحرام ويتمتعون بالسحت حتى اعتادوا الإسراف والتبذير في اللذيذ من الطعام والرقيق من الثياب، والخيل المسومة، وغير ذلك من أباطيلهم، وجورهم وفسادهم في الأرض، وهم أعداء كل مَنْ تاب وأناب..».[٦]

كما أن المهدي عندما تحصن في منطقة "تينمل" أخذ في تأليب أهلها على المرابطين ومماليكهم الفرنج الذين كانوا يستعملونهم في الجباية، وكانوا يقدمون سنويًا إلى الجبل لجمع الضرائب،[٧] خاصةً عندما خشي من أهل الجبل أن يتخلوا عنه ويسلموه إلى المرابطين، فرأى بعض أولاد القوم شقرا زرقا، وألوان آبائهم السمرة والكحل، فسأل عن سبب ذلك، فقالوا له، نحن من رعية الملك وله علينا خراج، وفي كل سنة تصعد مماليكه إلينا ينزلون في بيوتنا ويخرجونا عنها ويخلون بمن فيها من النساء، فتأتي الأولاد على هذه الصفة، وما لنا قدرة على دفع ذلك عنا، فقال ابن تومرت: والله إن الموت خير من هذه الحياة، وكيف رضيتم بهذا وأنتم أضرب خلق الله بالسيف وأطعنهم بالرمح والحربة؟ فقالوا: بالرغم لا بالرضا،[٨] فاستغل هذا الحدث لتأييد دعوته، ودعاهم للانتقام من هؤلاء المماليك والامتناع عن دفع الضرائب للمرابطين.

كما أن ابن تومرت عندما أعلن ثورته على المرابطين، ودعا لنفسه، التزم في النواحي المالية أحكام الكتاب والسنة، وكانت مصادر الجباية ترتكز على الزكاة وخمس الغنائم.[٩]

## ثانيًا: السياسة المالية الجبائية لعبد المؤمن بن علي

عبد المؤمن بن علي الكومي، سراج الموحدين، صاحب الفضل في تأسيس دولة الموحدين ببلاد المغرب والخليفة بعد الإمام المهدي محمد بن تومرت بعد وفاته، والفضل في تطبيق مبادئ التوحيد التي وضعها ابن تومرت، وتوحيد بلاد المغرب شرقًا وغربًا تحت راية الموحدين من برقة في ليبيا شرقا إلى السوس الأقصى وموريتانيا جنوبًا، بالإضافة إلى الأندلس شمالاً.[١٠]

إن هذا الاتساع الجغرافي لدولة الموحدين سوف يحتم على الخليفة عبد المؤمن أن يضع نظامًا جبائيًا واضح المعالم به يضبط خراج دولته وينظم أعمال الجباية، مستمدًا ذلك من تعاليم المهدي ابن تومرت. وهذا بالضبط ما فعله هذا الخليفة وهو في زيارة إلى قبر المهدي بتينمل، فبعد الانتهاء من هذه الزيارة يبدأ في ضبط أمور مملكته وسياسة شؤونها. ففي السادس عشر من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة (٥٤٣هـ) أمر أبو محمد عبد المؤمن بالكتب للبلدان لما استقر في مراكش مريحًا للنظر في مصالح المسلمين وقوام أمر الموحدين، وكان رفع له أن المظالم قد ظهرت، والقبالات في الأسواق اشتهرت، فكتب أبو جعفر بن عطية بخطه عنه كتابًا إلى الطلبة والأشياخ والحفاظ في الأندلس، يأمرهم فيه بالمعروف وينهاهم عن المنكر وعن سفك الدماء... ومما جاء في هذه الرسالة ما يلي: «وقد اتصل بنا وفقكم الله تعالى أن مَنْ لا يتقي الله تعالى ولا يخشاه، ولا يراقبه في كبيرة يغشاها وتغشاه، ولا يؤمن بيوم الحساب فيما أذاعه من المنكر وأفشاه، يتسلطون بأهوائهم على

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

الأموال والأبشار،.. ويبتدعون من وجوه المظالم، ما تضعف شواهق الجبال عن حملها، ويستنبطون من فواحش الآثار ما تذهب نفوس المؤمنين لأجلها ويتسببون إلى قتل المسلمين فضلاً عن استباحة أموالهم وأعراضهم بتلبيسات ينشئونها، ومزورات يضيفونها إليهم وينسبونها، وينظرون إلى اهتضام حق الله تعالى فيهم بأباطيل يعدونها ظلمًا ويحسبونها، ويسعون في استئصال نفوسهم بكل قاطعة موجعة، يعيثون فيهم بكل غاصبة للقلوب منتزعة..».[١١]

بعد ذلك ينتقل عبد المؤمن في رسالته إلى وضع الخطوط العريضة لدستور الدولة الجديدة مبني على "إصلاح إداري" يبدؤوه بإلغاء الضرائب غير الشرعية،[١٢] فتقول الرسالة: «ولقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي وغيرها ما رأينا أنه أعظم الكبائر جرمًا وإفكًا، وأدناها إلى من تولاها دمارًا وهلكا، وأكثرها في نفس الديانة عيثًا وفتكا، فإنا لله وإنّا إليه راجعون!».[١٣] ثم يبين موقف الدولة الموحدية من هذه القبالات وغيرها من الضرائب غير المشروعة، أنه لم تقم هذه الدعوة إلا من أجل إزالة هذه المظالم والقضاء عليها، ويتوعد بالعقاب الشديد والنكال لكل مَنْ يتصدى لمثل هذه المغارم، وجاء في الرسالة: «هل قام هذا الأمر العالي إلا لقطع أسباب الظلم وعلقه؟ وتمهيد سبيل الحق وطرقه؟ وإجراء العدل إلى غاية شأوه وطلقه؟ اللهم إنا نشهدك أن سبيلنا سبيلك، وإنا نستعيذك مما استعاذ منه محمد رسولك. روى عنه (ﷺ) أنه قال: «أعوذ بالله من المغرم والمأثم »[١٤] تنبيها على ما في إغرام الناس من الظلم المظلم. و لئن نقل إلينا . والله الشاهد . أن نوعًا من هذه الأنواع المحرمة، أو صنفًا من تلك الأصناف المظلمة، يتولاه أحد هنالك من البشر، أو يأمر بشيء من ذلك الفعل المستنكر: لنعاقبنه بمحو أثره، عقابًا يبقى عظة لمَنْ اتعظ، وعبرة لمَنْ تنبه لزاجر الحق واستيقظ».[١٥]

وفي آخر الرسالة يبين الخليفة عبد المؤمن الوضع الذي كان سائدًا في مراكش . بعد فتحها وأصبحت تحت سلطة الموحدين . والدافع إلى كتابة هذه الرسالة، من الانتشار الواسع للقبالات فيها، وإنكاره ومحاربته لها، التزاما بالشرع ووفاءً لتعاليم المهدي إمام الموحدين، ويدعو الطلبة والأشياخ من الموحدين إلى التصدي لها ومحاربتها. وفيها: «وكان مما بعثنا . وفقكم الله تعالى . على تنبيهكم وإذكاركم، وإيقاظكم للنظر في تلك المصالح وإشعاركم، ما ألفيناه بحضرة مراكش . حرسها الله . من بعض تلك الأنواع، مما أحدثه فيها بعض أهل الابتداع، كنوع القبالة، وما يجري مجراها في وجوب الإزالة والإحالة، فإنا كنا لا نبحث عن ذلك، لتخيلنا أنه لا يجرؤ أحد أن يسلك في هذا الأمر الذي أظهره الله تعالى تلك المسالك، فلما كان الحث عما يجب، وزال عن وجه المشاهدة ما كان يحتجب، اطلعنا على ذلك فأنكرنا ما كان نكيرًا، وأزلنا بعون الله تعالى ما كان محذورًا بالشرع محظورًا، حتى تطهر ثوب الأمن من دنسه، وتجلى الوجه الخالص عن ملتبسه، واقتبس نور الحق من مقتبسه، وجرت الأمور على ما عهدناها عليه من الاعتدال والقوام، بحكم ما أحكمه الإمام المهدي . رضي الله تعالى عنه . في القضايا والأحكام..».[١٦]

وبعد هذا العرض لهذه الرسالة "البرنامج" ودستور الدولة الموحدية[١٧] التي بعثها عبد المؤمن إلى أعوانه من الموحدين نلاحظ أنها قد جمعت قوانين العدل والفضل، والسياسة والرياسة، ووضعت الأسس الرئيسية لنظام الحكم والإدارة للدولة الموحدية التي تحولت على يد عبد المؤمن بن علي من خلافة دينية كما أسسها ابن تومرت، إلى ملك دنيوي، وتتلخص هذه الأسس في خمس نقاط هي: وجوب التزام الدقة في تطبيق الأحكام الشرعية، ووجوب الكف عن اقتضاء أية مغارم أو مكوس، لا تبيحها الشريعة ولا تتفق مع قواعد العدل، وأنه لا يجوز الحكم في مواد الحدود بالإعدام، أو تنفيذه قبل الرجوع إلى الخليفة، وأنه يجب تحريم الخمر، وأنه يجب حماية أموال المخزن (أموال الدولة).[١٨]

وفي ختام رسالة العدل المؤمنية والجامعة لأنواع الأوامر نلاحظ أنها تضمنت الخطوط العريضة لسياسة عبد المؤمن خليفة الموحدين في جميع الجوانب، والتي يركز فيها دعائم ملكه وحكمه بعد وفاة المهدي، وما يهمنا فيها الجانب المالي والجبائي للدولة وخصوصًا القبالات التي نهى عنها وحاربها. كما يضع حدًا لكل التصرفات التي كانت سائدة في كل أرجاء مملكة الموحدين وريثة دولة المرابطين بالعدوتين.

ومما يبين كذلك التزام عبد المؤمن بن علي بالسياسة الجبائية للدولة المعتمدة على الكتاب والسنة، والمحاربة لكل صور الظلم التي كانت منتشرة من قبل، للضرائب غير الشرعية من مغارم ومكوس وقبالات وغيرها، الرسالة التي أرسلها إلى أهل "قسنطينة" عندما فتح الموحدون مدينة "بجاية" التي كانت بيد الحماديين، وهي مؤرخة في شهر جمادى الأولى من سنة (٥٤٧هـ)، يحدثهم فيها عن فتح "بجاية" ومحاولته إقامة الشرع، وقطع آثار الظلمة وإجراء الأمر كلها على المنهج الشرعي، ويذكر لهم ما كان بتلك النواحي من مكوس وقبالات، وموقفه منها بقطعها ومحاربتها ومعاقبة مَنْ يتصداها، والتزامه بالشرع في الجباية وألا يأخذ منهم إلا ما قرره الكتاب والسنة قائلاً: « وقد كان بهذه الأصقاع من آثار أهل الاختلاف والابتداع ما علمتموه من القبالات والمكوس والمغارم وسائر تلك الأنواع. وكان الأشقياء من ولاتها يرون إيجابها وإلزامها شرعًا يلتزمونه، وواجبًا يقدمونه، ولا يلتفتون إلى ما أوجب الله من الزكوات والأعشار، بل كانوا يطرحون ذلك إطراح أمثالهم من الفجار. وقد قطع الله بفضله أصولهم وفروعهم، وأزاح عن عباده جورهم ونزوعهم، ورد الأمر إلى أصله الأكرم ونصابه، وأجري الشرع بالإمام المهدي . رضي الله عنه . على بابه وأراح جميع أهل البلاد المعمورة بالتوحيد من جميع ما كانوا يكلفونه من المغارم، ويعرفونه من أسباب المظالم. ولما من الله على أهل البلد بما من به من التسليم والتأمين، وأحلهم بفضله ورحمته كنف هذا الأمر المكين الأمين، انقطعت عنهم أسباب الظلم بانقطاع أهله، وسدّت عنهم

علمية. عالمية. مُحكمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

أبواب الباطل كثره وقله. فلا يطلبون إلا بما توجبه السنة وتطلبه، ولا يلزمون . وما عاذ الله . مكسا ولا مغرمًا ولا قبالة ولاسيما مما تسميه الظلمة بأسمائها وتلقبه، ولكم في علم ذلك ومعرفته دليل على ما سواه والله يهدي بهداه من اختاره وارتضاه».[١٩]

وهكذا؛ يظهر من خلال هذه الرسائل والعهود، أن الموحدين قد التزموا في نظامهم الجبائي بما تفرضه الشريعة وتبيحه لهم، وشنوا دعاية مغرضة وقوية ضد المرابطين الذين جرت العادة في دولتهم من فرض المغارم والمكوس غير الشرعية. هذا ولم يرد أن الإدارة الموحدية قد طلبت من رعاياها إلى غاية فتح تونس سنة (٥٥٤هـ / ١١٥٩م ) ضرائب غير الزكاة والأعشار.[٢٠]

ولكن الواقع التاريخي يظهر غير ذلك، حيث أن عبد المؤمن بن علي خليفة الموحدين لم يستطع الوفاء لتعاليم المهدي ابن تومرت، كامل الوفاء وبالتحديد في مجال الجباية، ولم يستطع الالتزام بالسياسة التي حددها هو نفسه من خلال رسائله، وذلك لتواضع الموارد المالية الشرعية في شؤون الجباية، ولا يمكنها تلبية حاجات ونفقات الدولة،[٢١] بالإضافة إلى الظروف الجديدة التي تهيأت للدولة الموحدية في خلافته، حيث اتسعت حدود دولته، وتشعبت مسؤولياتها العسكرية والمدنية في المغرب والأندلس، وكانت الحروب الجهادية في الأندلس من أشد العوامل التي ألجأت عبد المؤمن بن علي إلى التفكير في طرق للحصول بها على الأموال الحلال، وكان من الضروري أن يلجأ إلى العلماء ليبحثوا له عن فتوى دينية تبيح له التوسع في جمع المال، فأفتوا بأن عبد المؤمن قد فتح المغرب الكبير (الأقصى، الأوسط والأدنى) عنوة بالسيف، فهي أرض خراجية. وعلى إثر هذه الفتوى أصدر الخليفة عبد المؤمن أمره بمسح جميع بلاد المغرب.[٢٢] وكان ذلك سنة (٥٥٥هـ) وبعد أن تمت السيطرة لعبد المؤمن بن علي على كل بلاد المغرب، ووصلت حدود مملكته من برقة شرقًا إلى نول من السوس الأقصى غربًا، فمسحت (كسرت) البلاد بالفراسخ والأميال طولاً وعرضًا، وأسقط من هذا المسح الثلث في الجبال والغياض والأنهار والسباخ والحزون والطرق، وفرض الخراج على الثلثين، وألزم كل قبيلة بقسطها من الزرع والورق. وبهذا العمل يكون عبد المؤمن أول من أحدث ذلك في المغرب، وهو يدل على ذهن متوقد وعقل حضاري بناء.[٢٣]

ويصف "أندري جوليان" هذا العمل على: «أنه دليل على انتصاراته وأنه رجل دولة مجدد، وذلك بغرض فرض الخراج عليها لتأمين موارد مالية للخزينة .»[٢٤] وذلك بعد أن شعر بقصور الزكاة والعشور والغنائم عن تمويل مشاريعه التوسعية، لاسيما وأنه كان يتهيأ لفتح الأندلس بعد غزوته التونسية. وقد تشكى الجند من قلة الأموال، فكان عليه أن يبحث عن مورد جديد لبيت المال لسد حاجاته.[٢٥]

ولم يقف الأمر به عند هذا الحد، بل نجده كذلك يقوم بفرض الضرائب والمكوس على أنواع المعاملات من بيع وشراء وصادر وواردات، وغير ذلك مما كان متبعًا عامة في الدول في العصور الوسطى، وكانت حجته الشرعية في هذا أنه يجمع الأموال للجهاد في سبيل الله، كما كان يعتمد أيضًا في حصوله على الأموال من الغنائم في حروبه المظفرة، ومصادرة أموال الخصوم والعمال الذين تثبت خيانتهم لأموال الدولة.[٢٦]

## ثالثا: السياسة المالية الجبائية ليوسف بن عبدالمؤمن

التزم هذا الخليفة بالسياسة التي اتبعها والده عبد المؤمن في جباية الأموال، ولا أدل على ذلك ما قام به من إعادة كتابة رسالة أبيه عبد المؤمن التي أشرنا إليها من قبل في رمضان (٥٦١هـ / ١١٦٦م) مقرونة بالعلامة الموحدية و"الحمد لله وحده" التي أصبحت توقع بها الرسائل الرسمية الموحدية من زمن عبد المؤمن.[٢٧] ويصفه ابن أبي زرع فيقول أنه كان: «حسن السياسة والتدبير مصيب الرأي محب في الجهاد، لما ولى حدا منهاج أبيه وسلك سبيله واهتدى بهديته وسار بسيرته واقتدى بأفعاله وجمع أموالاً كثيرة».[٢٨] اتسع ملكه وضخم، وكثرت الجباية في عهده، حتى جمع الأموال الكثيرة، دون فرض مغارم أو مكوس جائرة على الرعية في العدوتين، كما يصفها ابن أبي زرع فيقول: «مهد البلاد وطاع له من بالعدوتين من العباد وضخم الملك فكان ملكه من سويقة بني مصطكوك قاصية بلاد افريقية إلى أقصى بلاد نون من أرض السوس الأقصى إلى آخر بلاد القبلة، وملك بلاد الأندلس من مدينة تطيلة قاصية بلاد شرق الأندلس إلى مدينة شنترين من بلاد غرب الأندلس. يجبى إليه خراج ذلك كله، دون مكس ولا جور وكثرت الأموال في أيامه..»،[٢٩] كما أنه كان حريصًا على شؤون البلاد ويعمل على إصلاح أحوالها وإزالة المنكرات والمظالم المنتشرة ومحاربة المفسدين.

كما بين ذلك ابن زرع حيث يروي أنه: «في سنة إحدى وستين (وست مائة) ولى الأمير (يوسف بن عبد المؤمن) أخاه أبا زكرياء بجاية وأمره بتفقد أحوال افريقية، ورفع مظالمها وقمع الطغاة بها».[٣٠] كما تذكر الروايات التاريخية أنه خَفَّض الضرائب، وأسقط بعضها كإلغاء القبالة على أحد الجسور المقامة في مدينة اشبيلية سنة (٥٦٦هـ /١١٧١م) والتي كان يستخدمها السكان في العبور،[٣١] وفي هذا الشأن يذكر ابن عذاري في بيانه، قسم الموحدين، من أعمال الخليفة أبو يعقوب يوسف أنه: «لما استقر باشبيلية في عام ستة وستين (و خمسمائة) عقد جسرًا على واديها بالقنطرة العظيمة المؤسسة لعبور الناس عليها من أهلها وأهل الشرف إليها ولإجازة العساكر للغزو عليها وسبلها للمسلمين للعبور في مصالحهم دون قبالة ولا إجازة عمالة».[٣٢]

وإذا كان قد أسقط القبالة على هذا الجسر، فهل يعني هذا أنه كانت هناك جسور أخرى تفرض فيها هذه الضريبة، أو أعمال أخرى تفرض فيها أيضًا ولم يسقطها عنهم؟! وحتى يستميل الرعية نحوه بعد مبايعته بالخلافة، استخدم المال المتوفر لديه في ذلك، فجذب إليه القادة والجند والولاة بالأعطية الوافرة، وأحبه أهل

علمية. عالمية. مُحكمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

مراكش لما رفعه عنهم من المكوس، ونظمه لهم من الحفلات الباذخة.[٣٣]

ومن أسوأ ما نقل عن الموحدين مما يدل على فساد نظام الحكم في دولتهم وتفشي الضعف فيه، ظهور ما يُعرف بتقبيل الوظائف والمناصب الذي شهدته الدولة العباسية في مرحلة ضعفها،[٣٤] نجد الأمر نفسه عند الموحدين في مرحلة ضعف دولتهم، وشهدت هي الأخرى ظاهرة تقبيل المناصب والوظائف في الدولة وتكون لمَنْ يدفع أكثر. وفيما يلي نص عن يوسف أشباخ (Joseph Aschbach) المؤرخ الألماني يبين ذلك فيقول: «وأخذت مملكتهم في الاضمحلال عقب موقعة العقاب في عهد حكومة المستنصر الضعيفة، التي استطاع في خلافته، الولاة (السادة) من أعضاء الأسرة المالكة أن ينشئوا لأنفسهم حكومات مستقلة، عمدوا إلى تنظيم الإدارة والمناصب وإجراء العدالة وفقًا لأهوائهم، فكان القاضي أو الوالي لا يستطيع الاحتفاظ بمنصبه إلا إذا لم يتقدم آخر إلى إحراز هذا المنصب بدفع ثمن أكبر مما دفعه هو. ذلك أن المناصب كلها غدت سلعًا تباع وتشترى، وعكف الموظفون الذين جروا على شراء مناصبهم بالمال الطائل، بدلاً من تحقيق العدالة والنظام بين الناس، على امتصاص دمائهم بشراهة، فكان هذا من العوامل التي عجلت بسقوط دولة الموحدين».[٣٥]

وبعد هذا العرض للنظام الجبائي المالي لدولة الموحدين، وما يتعلق منه بالقبالات، يظهر جليًا أنها أزيلت في بداية قيام الدولة وقوتها على يد خلفائها بداية من المهدي ثم عبد المؤمن بن علي، وأن هذه السياسة لم تلبث حتى تغيرت الأوضاع في دولة الموحدين خاصةً في أواخر عهد هذه الدولة، حيث بدأ الضعف يدب إلى الدولة، لكثرة الحروب التي كانت تخوضها بالعدوتين، تارة مع الثائرين وتارة أخرى مع النصارى الإسبان الذين لم يفتروا ولم يملوا في حروبهم ضد المسلمين في الأندلس من أجل استردادها منهم، ومما يدل على عودة هذه الضرائب والمكوس إلى الظهور من جديد التقاديم التي كانت تصدر عن الخلفاء والتي تشير إلى أن من مهام العمال والولاة «محو الرسوم الجائرة» من الأسواق.[٣٦]

وإذا لم تذكر هذه الرسائل والتقاديم نوع هذه الرسوم الجائرة، فممّا لاشك فيه أن المقصود منها القبالات التي كانت سائدة من قبل، وحاربها الموحدون في بداية أمرهم، عادت إلى الظهور من جديد، مما استدعى تدخل الخلفاء لإصلاح ما أفسده عمالهم.

كما تفيدنا المجموعة الجديدة للرسائل الموحدية بأمور جديدة يمكنها أن تميط اللثام عن سياسة الموحدين المالية، وأنهم اهتموا بجمع وجباية الأموال شأنهم شأن المرابطين من قبلهم، الذين اتهموهم بالكفر والابتداع والظلم والاعتداء على أموال الرعية، ومما تطلعنا عليه رسائل التقاديم، مهام المقدمين، التي من بينها جمع المجابي المخزنية (بدون تفصيل أو توضيح)، ومعها أحيانًا المجابي المختصية.[٣٧] ولا تذكر الرسائل الهدف من الجبايات غير أن بعضها تربط بينها وبين مصالح المسلمين، فيجب التشدد في قبضها (التقاديم ٤٣.١٤.٩). كما تبين إحدى الشكايات الظلم الذي كان يمارس على الرعية وإلزامها من الضرائب ما لا تطيق، وفرضها أحيانًا تلفيقًا وزورًا، حتى اضطر صاحبها اللجوء إلى الخليفة الموحدي بالحضرة في مراكش ويعرض عليه شكايته، كما أن تقديرات هذه الجباية غير مذكورة وربما تعتمد أحيانًا على أساس شهادة من أعضاء الحرفة أو أمينها (الشكاية الخامسة)،[٣٨] ويشار أحيانًا إلى ضرورة ضبط المجابي على القوانين المعهودة دون توضيح هذه القوانين (رسالة تقديم ٢٦.٢٥)، ويبدو أنها تعني بالخصوص قيمتها ووقت جبايتها. وفي بعض الحالات كان الجباة لا يحسنون التصرف في عملهم ربما لسلوك خاص بهم أو لسبب تعنت البعض في أدائها.[٣٩]

بعد هذا العرض للسياسة الضريبية للدولة الموحدية التي قامت على أساس دعوة دينية، شعارها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وثارت على دولة المرابطين لما رأت من المنكرات التي سادت المجتمع في جميع الجوانب، خاصة الجانب المالي الجبائي، والرسوم الجائرة التي فرضها المرابطون على أهل المغرب والأندلس، بعد هذا العرض يمكن ملاحظة الأمور التالية:

تميزت الدولة الموحدية بمرحلتين في السياسة التي انتهجتها في جباية الضرائب، أو تحصيل مداخيل بيت المال، هذه المداخيل كما يستنتج الدكتور عبد الهادي التازي في تحقيقه لكتاب المن بالإمامة، كانت تعتمد على ما يلي، الزكوات التي يؤديها المسلمون عن طواعية سواء على حرثهم أو ماشيتهم، وكذا على الجبايات والخراجات والأعشار، وعلى الغنائم الحربية والجزية والمصادرات.[٤٠] وكما بينا من خلال عرضنا للسياسة المالية للدولة الموحدية في مختلف مراحل حكمها رأينا كيف أن هذه السياسة اختلفت من مرحلة إلى أخرى تضبطها الظروف والمصلحة من جهة، وقوة الدولة وضعفها من جهة أخرى.

ففي بداية عهد الدولة في عهد المهدي ابن تومرت إمام الموحدين بين أن مداخيل الدولة تعتمد على ما يفرضه الشرع من زكاة وأعشار وغنائم وجزية أهل الذمة، ومحاربة كل الضرائب غير الشرعية التي كانت مفروضة من قبل، واستغلها ابن تومرت في دعوته من أجل تأليب الناس عليهم والثورة عليهم، والتزم بهذا في حياته كما التزم بها عبد المؤمن بن علي خليفته في بداية حكمه. لكن لما توسعت الدولة وكثرت النفقات ولم تعد المداخيل الشرعية تفي متطلبات ونفقات الدولة المتزايدة اضطر عبد المؤمن إلى البحث عن موارد جديدة لبيت المال، فعمل على مسح الأراضي من جديد وفرض الخراج عليها، ولا تحدثنا المصادر التاريخية التي أرخت لهذه الدولة عن الطرق التي تمت بها جباية وتحصيل الخراج، هل كان ذلك مباشرة من طرف الدولة عن طريق عمالها، وجباة الخراج أم لجأت هي الأخرى إلى تقبيلها من أجل ضمان تحصيلها، دون الاعتماد على العمال مما يكلف خزينة الدولة نفقات وتكاليف أخرى، هي في غنى عنها ؟

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

## خاتمة

من خلال هذا العرض للسياسة المالية الجبائية للدولة الموحدية يمكن ملاحظة الأمور التالية:

- التزام المهدي بن تومرت بالسياسة التي رسمها لدولته في بداية عهدها، وذلك حتى يستميل الرعية إلى جانبه في صراعه مع المرابطين، والثورة عليهم وكانت تقوم هذه السياسة على الزكوات والأعشار والخراج والجزية وعلى غنائم الحروب التي كان يشنها خاصةً ضد الجيش المرابطي.
- محاربة المهدي للضرائب غير الشرعية التي كانت منتشرة في الدولة المرابطية خاصةً القبالات.
- التزام خليفته عبد المؤمن بن علي بالسياسة التي رسمها إمامه، من محاربة الضرائب غير الشرعية والاكتفاء بما يفرضه الشرع.
- التحول الذي طرأ على الدولة الموحدية خاصةً بعد سنة (٥٥٥هـ)، حيث توسعت الدولة شرقًا وغربًا، شمالاً وجنوبًا، وكثرت الاضطرابات والثورات في مختلف الأرجاء، وكثرت الأعباء المالية للدولة، مما اضطر الخليفة الموحدي إلى إصدار أمر بمسح أراضي الدولة وفرض عليها الخراج باعتبارها أراضي مفتوحة عنوة واستعان في ذلك بالفقهاء.
- سكوت المصادر التاريخية عن السياسة المالية للدولة الموحدية لأن معظم المصادر التي أرخت لها كان كتابها ولاؤهم لهذه الدولة، وفي المقابل شنوا دعاية مغرضة وشنعاء ضد الدولة المرابطية وألصقوا بها كل نقيصة، ورموهم بكل الصفات الدنيئة.
- اضطراب الدولة في آخر عهدها نتيجة الصراع المستميت على السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة من أبناء عبد المؤمن بن علي، فاختل نظامها المالي. إذ نتيجة هذا الصراع كان تحطيم قدرات الدولة خاصةً المالية، وفراغ بيت المال، وحتى يستعيد عافيته لابد من وسائل لتزويده بالمال، وبما أن الموارد شحيحة فإن المصدر هو جيب الرعية، فلجئوا إلى فرض الضرائب الجائرة عليه للاستغناء وتلبية حاجاتهم على حساب الرعية المغلوب على أمرها دائمًا.

## الهَوامِشُ:

(١) ابن سلام، أبو عبيد القاسم: **كتاب الأموال**، تحقيق: د/ محمد عمارة، دار الشروق، بيروت، ١٤٠٩هـ. ١٩٨٩م، ط ١، ص: ١٤٨.

(٢) ابن القطان المراكشي، أبي محمد حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي: **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تحقيق: د/ محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ص: ١٥٦. يُنظر أيضًا: حسن، علي حسن: **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين**، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠، ط ١، ص: ٢٠٠، ت ٦.

(٣) الشريف الإدريسي: **المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**، مطبع بريل، ليدن، ١٨٦٣م، ص ٧٠.

(٤) المراكشي، عبد الواحد: **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تحقيق، محمد سعيد العريان، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص: ٢٥١، ٢٥٢. مؤلف مجهول: **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، تحقيق سهيل زكار، عبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م، ط١، ص: ١٠٠. ابن أبي زرع، علي الفاسي: **الأنيس المطرب روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، طبع، كارل يوحنا تورنبرغ، دار الطباعة المدرسية، أوبسالة، ١٨٤٣م، ص: ١١٢. ابن خلكان، أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ج٥، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د. ت)، ص: ٤٩. يُنظر أيضًا: عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، القسم الأول، ص: ١٧٢.

(٥) البيدق، أبو بكر بن علي الصنهاجي، **أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين**، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، ١٩٧١، ص: ٢٦. يُنظر أيضًا: حسن علي حسن، المرجع السابق، ص: ٢٠١.

(٦) سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي**، ج٥، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د. ت) ص: ٢٢٠.

(٧) المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٨) ابن خلكان، الوفيات، ج٥، ص: ٥١. يُنظر أيضًا: محمد بن تومرت، **أعز ما يطلب**، إ. غولدزيهر، المطبعة الشرقية، الجزائر، ١٩٠٣، ص: ٢٠، ٢١.

(٩) حسن علي حسن، المرجع نفسه، ص: ١٩٥.

(١٠) سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق، ص: ٢٦٨.

(١١) ابن القطان، نفسه، ص: ١٩١. **رسائل موحدية**، مجموعة جديدة، القسم الأول، تحقيق ودراسة، أحمد عزاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة (المغرب)، ١٤١٦هـ.١٩٩٥م، ط١، ص: ٦٣.

(١٢) صبان عبد اللطيف، **رسالة العدل المؤمنية**، مجلة المؤرخ (مجلة إلكترونية)، الدار البيضاء (المغرب)، العدد ٥. ٦، السنة ٢٠٠٩م، ص: ١٤.

(١٣) ابن القطان، نفسه، ص: ١٩٤.

(١٤) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، **المجتبى من السنن** (المشهور بسنن النسائي)، بيت الأفكار الدولية، الرياض، بدون تاريخ، حديث رقم ١٣٠٩، ص ١٥٤.

(١٥) ابن القطان، نفسه، ص ١٩٤. **رسائل موحدية**، مجموعة جديدة، القسم الأول، تحقيق ودراسة، أحمد عزاوي، ص: ٦٤، ٦٥.

(١٦) ابن القطان، نفسه، ص٢٠٠، ٢٠١. عزاوي، أحمد، **رسائل موحدية**، مجموعة جديدة، ص: ٧٠، ٧١. كذلك يُنظر: المنوني محمد وآخرون، **التاريخ الأندلسي من خلال النصوص**، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ط١، ص: ١٧٠.

(١٧) صبان عبد اللطيف، **رسالة العدل المؤمنية**، ص: ١٢.

(١٨) عنان، محمد عبد الله: **دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين**، العصر الثالث، القسم الثاني، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٤١١هـ / ١٩٩٠م، ط٢، ص: ٦١٩.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449

(١٩) بروفنسال، ليفي: **مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية**، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، رباط الفتح، المغرب الأقصى، ١٩٤١، ص: ٢١، ٢٢. يُنظر أيضًا: عنان، محمد عبد الله: **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الثالث، القسم الثاني، ص: ٦٢٤، ٦٢٥. أيضًا: حسن علي حسن: **الحضارة الاسلامية**، ص: ٢٠٣.

(٢٠) صبان عبد اللطيف، **رسالة العدل المؤمنية**، ص: ١٤.

(٢١) محمد عبد الله عنان، نفسه، ص: ٦٢٦.

(٢٢) علام، عبد الله علي: **الدولة الموحدية بالمغرب**، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر،٢٠٠٧، ص: ٢٦٥.

(٢٣) ابن أبي زرع، علي الفاسي: **الأنيس المطرب روض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، اعتناء تصحيح وطبع: كارل يوحنا تورنبرغ، دار الطباعة المدرسية، أوبسالة، ١٨٣٤م، ص:١٢٩. السلاوي، أبو العباس أحمد بن خالد الناصري: **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج٢، تحقيق: جعفر ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٤م ، ص: ١٥٦. يُنظر أيضًا: سعدون، نصر الله: **تاريخ العرب السياسي في المغرب**، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ط١، ص: ٣٠٢. أيضًا: عبد الله علي علام، المرجع السابق، ص: ٢٦٥

(24) julien: ch. André, Histoire de l'Afrique de Nord, T2, PAYOT, PARIS, 1964, DEUSIEME Edition, p 111 .

(٢٥) عزالدين، عمر أحمد موسى: **تنظيمات الموحدين ونظمهم في المغرب**، رسالة مقدمة للحصول على درجة أستاذ في الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٦٩م، ص: ٢٢٦.

(٢٦) علام، عبد الله علي، المرجع السابق، ص: ٢٦٥، ٢٦٦. أيضًا: محمد عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، العصر الثالث، القسم الثاني، ص: ٦٢٦.

(٢٧) صبان عبد اللطيف، **رسالة العدل المؤمنية**، ص: ١٥.

(٢٨) ابن أبي زرع، نفسه، ص: ١٣٤.

(٢٩) نفسه، ص: ١٣٤، ١٣٥.

(٣٠) نفسه، ص: ١٣٧، ١٣٨.

(٣١) حسن علي حسن، نفسه، ص:٢٠٣.

(٣٢) ابن عذاري، المراكشي: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، قسم الموحدين، تحقيق: محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م، ص: ١٦٥.

(٣٣) يوسف أشباخ، **تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين**، ج٢، ترجمة، محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ط٢، ص: ٦٤.

(٣٤) جرجي، زيدان: **تاريخ التمدن الإسلامي**، ج١ ، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت، ط٢، ص: ٢٢٦.

(٣٥) يوسف أشباح، نفسه، ص: ٢٥٠.

(٣٦) **رسائل موحدية**، مجموعة جديدة، ج٢، تحقيق ودراسة أحمد عزاوي، الطبعة ١، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة (المغرب)، ١٤٢٢.٢٠٠١، ص٢٤١.

(٣٧) يبدو من رسائل التقاديم أن جباية المختص كانت بالمدن وما حولها، ويرى عزالدين موسى أن المختص أو المستخلص هو الأراضي الزراعية والعقارات التي تخص بيت المال، ويتساءل عزاوي، هل يمكن أن تكون جبايات المختص هي الجبايات التي تؤخذ من مستغلي أراضي الدولة؟ أحمد عزاوي، المرجع نفسه، هامش١٤٣، ص٢٤٤.

(٣٨) **رسائل موحدية**، ج١، الشكاية الخامسة، أحمد عزاوي، ص٥٢٧.

(٣٩) **رسائل موحدية**، ج٢، أحمد عزاوي، ص٢٤١، ٢٤٢.

(٤٠) ابن صاحب الصلاة، عبد الملك: **المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين: (تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين)**، تحقيق: د/ عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٨٧، ط٣، ص: ٤٢.

علمية. عالمية. مُحكّمة. ربع سنوية
ISSN: 2090 – 0449